

مقابلات

حوار الوحدة الوطنية الفلسطينية نقاش مع نايف حواتمة وأبو علي مصطفى

أجرى النقاش:

محمود سويد وأحمد خليفة

حرره وأعداه للنشر:

أحمد خليفة

يثير الحوار الجاري منذ آب/ أغسطس الماضي، بين فتح وكل من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كثيراً من اللغط في الساحة الفلسطينية، وتنقسم الآراء في شأنه بين مؤيد ومعارض، ومؤيد بتحفظ، ومستهجن. وقد رأت هيئة تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية" أن تستوضح حقيقة أمر هذا الحوار، وما يتوقع أن ينجم عنه، من الأمين العام للجبهة الديمقراطية نايف حواتمة، ومن الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية أبو علي مصطفى، اللذين ترأسا وفدي الجبهتين إلى الحوار.

وفي لقاءين منفصلين تمّ في دمشق، ناقش رئيس التحرير المشارك محمود سويد، ومدير التحرير أحمد خليفة، كلاً من القائدين الفلسطينيين في موضوعات الحوار والوحدة الوطنية والمفاوضات.

وفيما يلي محصلة اللقاءين، وهي تظهر بوضوح الفوارق الأساسية بين الجبهتين فيما يتعلق بقضايا الحوار، إضافة إلى أمور مهمة أخرى تتعلق بحاضر القضية الفلسطينية ومستقبلها.

مقابلة مع نايف حواتمة*

محمود سويد: نبدأ بانطباع عام شائع عن الحوار الذي بدأ، خلاصته أن الحوار ناجم عن الوضع التالي: سنة 1993 مشى عرفات في خيار ومشروع أوسلو، وأفرقاء المعارضة تصدوا بمشروع مناقض طوال السنوات الست الماضية، لكنهم فشلوا في تطويره إلى مشروع قادر عملياً على مواجهة مشروع عرفات وأوسلو. والحوار الذي بدأ، سواء من جانب الجبهة الديمقراطية أو من جانب الجبهة الشعبية، يعني بكل بساطة الانضمام إلى مشروع عرفات، طبعاً مع كلام على تفعيل مؤسسات منظمة التحرير أو تحسين أداء السلطة في مواجهة المرحلة المقبلة، إنما كله ينضوي تحت عنوان واحد هو فشل المعارضة وانضمام أطرافها واحداً بعد الآخر إلى مشروع السلطة. ما رأيكم في هذا؟

نايف حواتمة: في الحالة الفلسطينية خاصة، والحالية العربية عامة، علينا أن نفحص متى تلتقي السلطة والمعارضة. فاللقاء إما أن يتم على أرضية الالتحاق بمشروع أي منهما، وإما أن يتم على أرضية القواسم المشتركة التي تمثل الحدود الدنيا التي تجمع بين القوى والتيارات الفاعلة التي تدب على الأرض وفي المديان. في الحالة الفلسطينية، تاريخياً منذ النهوض العاصف للمقاومة الفلسطينية المسلحة والجماهيرية والسياسية بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967، كان اللقاء بين التيارات قائماً على برنامج القواسم المشتركة، من دون أن يشكل هذا ضابطاً والتزاماً متبادلاً دقيقاً وثابتاً ومتواصلاً بين قوى الائتلاف التي يجمعها هذا البرنامج؛ فالعملية (Process) مشروطة بحركة ميزان القوى الوطني والإقليمي أولاً، والدولي ثانياً. لكن يبقى الباب مفتوحاً لإمكان إعادة بناء الائتلاف على قواسم مشتركة نظراً إلى فرادة طبيعة القضية الفلسطينية وخصوصيتها المتمثلة في مبنائها التكويني الذاتي وتداخله الواسع مع الحالة العربية، من جهة، ومن جهة أخرى نظراً إلى خصوصية طبيعة وتكوين المعسكر المعادي، ممثلاً بالمشروع الإسرائيلي الصهيوني التوسعي وحماته في التحالفات الإقليمية والدولية. فنحن، طوال هذا القرن، نعيش مرحلة تحرر وطني، وما زلنا في الدرجات الأولى من سلمها، ونكاد نكون الشعب الوحيد بين كل الشعوب

* الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وقد أجريت المقابلة في دمشق بتاريخ 20 أيلول/ سبتمبر 1999.

العربية الذي لم ينجز بعد حقه في تقرير المصير والاستقلال. وعليه، فالخيار الأوحده أمامه هو ضرورة ائتلاف جميع طبقات الشعب وتياراته من أجل النضال ضد الأجنبي، ضد المشروع الإسرائيلي الصهيوني الذي لا تتوقف شهوته التوسعية، ومن أجل انتزاع الحق في تقرير المصير والاستقلال.

في ضوء ذلك يصبح مفهوماً، مثلاً، لماذا في اللحظة الراهنة، وعلى الرغم من كل التمزقات التي تفاقمت في الخريطة الفلسطينية وفي صف الشعب منذ مدريد وقبل أوصلو حتى يومنا هذا، لا يزال التداخل قائماً بين السلطة والمعارضة في إطار مؤسسات الحركة الوطنية الفلسطينية، مؤسسات منظمة التحرير الائتلافية. فالمجلس الوطني والمجلس المركزي ما زالا يضمنان جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بلا استثناء، من الأقصى إلى الأقصى. اللجنة التنفيذية وحدها لم تعد تشمل، منذ سنة 1983، جميع فصائل المنظمة بسبب الانقسام الكبير الذي وقع في حركة فتح والقتال بين بعض الفصائل، الذي رفضناه وناضلنا ضده، إلى أن نجحنا في إعادة توحيد الائتلاف الوطني بعد خمس سنوات عجاف من الوجد والنزف في حمى الاقتتال وحروب المخيمات وجنوح الفصائل المتصارعة على محورين سياسيين: محور عمان - القاهرة بحثاً عن التقاطع مع مشروع ريغن في منتصف الطريق، وعليه تم توقيع اتفاق عمان (شباط/ فبراير 1985) بين عرفات والملك حسين؛ محور دمشق - طرابلس، وكانت المشاريع المطروحة تهدف كلياً إلى إنهاء منظمة التحرير الائتلافية لإمرار الخطط المحورية الإقليمية.

نحن في الجبهة الديمقراطية رفضنا المشاريع المحورية والانقسامية المطروحة، وناضلنا لإعادة بناء منظمة التحرير الائتلافية عن طريق حوار شامل، إلى أن نجحنا في عقد اتفاق الجزائر - اليمن الشهير (تشرين الثاني/ نوفمبر 1984) لإعادة بناء الوحدة الوطنية المدمرة جراء اقتتال الفصائل وحروب المخيمات. وكان معنا الشعبية، والشيعي، والفلسطينية (التحالف الديمقراطي)، لكن الشعبية والفلسطينية انتقلتا في آذار/ مارس 1985 إلى جبهة الإنقاذ برئاسة [خالد] الفاهوم بعد اتفاق عمان. وواصلنا نحن النضال لإعادة بناء منظمة التحرير الواحدة الموحدة، رافضين ضغط الاتحاد السوفياتي علينا للانضمام إلى جبهة الإنقاذ؛ إذ كان ذلك يعني تكريس وإدامة الانقسام والشذمة المحورية الإقليمية وتداعياتها، وخصوصاً ضياع الجامع الوطني السياسي (الكيان السياسي) لشعب فلسطين ممثلاً بائتلاف ووحدة قواه الوطنية المنظمة في إطار منظمة التحرير الموحدة، وما ينجم عن هذا من

طغيان المصالح الإقليمية حولنا، وتبديد الحركة الوطنية الموحدة وتمثيلها للشعب والحقوق الفلسطينية في هذه المرحلة من مراحل القضية الفلسطينية، مرحلة تقرير المصير والدولة المستقلة وعودة اللاجئين والربط بين الوطني والقومي على قواعد القواسم العليا المشتركة. أي، بعبارة أفصح، الارتداد بمجموع الحالة الفلسطينية والعربية إلى الفترة 1948 – 1967، وتبديد الدور الوطني لشعب فلسطين تحت لافتات إقليمية وقومية لفظية عامة من دون أي برامج ملموسة لحل معضلات التحرر الوطني والقومي والترابط الجدلي اليوم والمرحلي بينها. وعليه، واصلنا النضال التوحيدي المحموم إلى أن ربح شعبنا وثورتنا، داخل الوطن وفي الشتات، إعادة بناء ائتلاف منظمة التحرير الموحد على قاعدة برنامج القواسم المشتركة الجديدة، وفي طليعته إلغاء اتفاق عمان (1985)، وإعادة بناء الترابط بين الوطني والقومي على أساس قرارات القمم العربية، من قمة تشكيل منظمة التحرير كياناً سياسياً ونضالياً (1964)، إلى قمة الرباط (1974) التي أقرت فيها الدول العربية، أول مرة منذ النكبة الوطنية/ القومية الكبرى (1948)، بحق شعبنا في تقرير المصير والاستقلال والعودة، إلى جانب عودة جميع الأراضي العربية المحتلة بعدوان حزيران/ يونيو 1967 وما بعده، إلى أصحابها في كل من الأقطار العربية المجاورة، وكان ذلك في نيسان/ أبريل 1987 في المجلس الوطني التوحيدي في الجزائر، الذي شكّل الرافعة التاريخية المتسارعة التي حملت الانتفاضة الكبرى في الأرض المحتلة في كانون الأول/ ديسمبر 1987.

الفصل "بالسكين" بين السلطة والمعارضة

في الحالة الفلسطينية، في إطار م. ت. ف. وعلى الأرض،

لم يكن ممكناً، ولا يزال غير ممكن

كما يصبح مفهوماً لماذا احتفظت حتى القوى التي انقسمت واقتتلت فيما بينها وبين المركزية (فتح عرفات) بمواقعها، وأقصد بالتحديد التحالف الوطني الذي تشكل سنة 1983، ونشط لاحقاً تحت اسم جبهة الإنقاذ. فقد احتفظت جبهة الإنقاذ بست دوائر منظمة التحرير الفلسطينية يديرها محمد خليفة عضو القيادة القومية لحزب البعث وعضو قيادي في منظمة الصاعقة، وطلال ناجي نائب الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة، وخالد الفاهوم. وهذه الدوائر الست يمولها، حتى هذه

اللحظة، الصندوق القومي الفلسطيني بالأموال التي كانت موجودة، في ذلك الوقت، في مصارف دمشق وبيروت. وهذا يكشف مقدار التداخل والتشابك في الحالة الفلسطينية، النابع في الأصل من خلفية كوننا لا نزال نعيش مرحلة تحرر وطني في درجاتها الأولى، مختلفة عن مرحلة ما بعد الاستقلال كما هي الحال بالنسبة إلى الشعوب العربية الأخرى، حيث يدور الصراع بشأن الخيارات الاستراتيجية واليومية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقضايا الديمقراطية التعددية والتداول السلمي فيما يتعلق بالسلطة وحقوق الإنسان... إلخ. ولذا، فإن الفصل "بالسكين" بين السلطة والمعارضة في الحالة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير وعلى الأرض لم يكن ممكناً، ولا يزال غير ممكن.

كذلك، وعلى صعيد فرادة خصوصية الحالة الفلسطينية أيضاً، علينا أن نلاحظ أنه منذ العشرينات، حين انفجر الصراع بين شعبنا المقيم على أرضه التاريخية وبين بواكير الغزو الصهيوني المنظم حاملاً مشروعاً ببناء دولة على أوسع مساحة من أرض فلسطين التاريخية، وإذا أمكن على ما هو أبعد من ذلك، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية ولدت هي في حالة بنيوية مأزومة بفعل التداخل الهائل بين الخريطة الفلسطينية والخريطة العربية، واليد الطويلة لكل عاصمة عربية، وخصوصاً المشرقية، في معدة الخريطة الفلسطينية. وهذا أثر في مصير الأرض والشعب والتطورات طوال العشرينات حتى يومنا هذا. وأذكر، مثلاً، بثورة 1936 - 1939، التي تداخل فيها الفعل السلطوي الأوتوقراطي للقيادة الفلسطينية ذات الطبيعة الإقطاعية الدينية، والتي فشلت في بناء الوحدة الوطنية الائتلافية بين جميع القوى من منظور أننا أبناء مرحلة تحرر وطني تتطلب إخضاع كل التعارضات في الصف الفلسطيني لمصلحة التناقض الرئيسي مع العدو، مع فعل العواصم العربية الحاكمة ذات الأنظمة الإقطاعية الأوتوقراطية والثيوقراطية، ليضع فصل الختام لتآكل الثورة ولاصطيادها بالقرار السياسي، فإنهاها بالقرار الشهير بالضرورة وقف ما تبقى منها وترك الأمر في يد القيادة التقليدية الفلسطينية والقيادات العربية للبحث مع الانتداب البريطاني عن حلول للقضية الفلسطينية المتفاقمة. وتكرر ذلك من خلال 1947 - 1948 بألوان أخرى، واستفحل بصورة واضحة بين سنة 1948 وسنة 1967، عندما تم اقتسام ما تبقى من الأرض الفلسطينية بين الأقطار العربية المجاورة بدلاً من تمكين الشعب الفلسطيني من بناء دولته الفلسطينية المستقلة على هذه الأرض، وأقصد - تحديداً - القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. وعندما حاولت القيادة التقليدية الفلسطينية بناء

هذه الدولة، وعقدت برئاسة الحاج أمين مجلساً وطنياً في غزة في شباط / فبراير 1948، قبل رحيل الانتداب البريطاني، عارضت الدول العربية كلها ذلك وألغت النتائج التي تمخض بها ذلك الاجتماع. كذلك كان الحال بعد قيام الدولة العبرية، عندما كررت القيادة التقليدية المحاولة وأعلنت دولة فلسطين في أيلول / سبتمبر 1948، وألغى التدخل المباشر للعواصم العربية، وخصوصاً العاصمتين الأردنية والمصرية، ما نجم عن ذلك من نتائج.

**الصراع الذي نشب منذ مدريد حتى الآن
لم يمكّن السلطة ولا المعارضات الفلسطينية
من أن تخرج من مأزقها**

هذا أخذ مدى أوسع كثيراً بعد هزيمة حزيران / يونيو 1967. وعندما فشل عدونا في اصطلياد المقاومة الفلسطينية طوال 25 عاماً بالوسائل العسكرية والتكنولوجية، وفشل في القضاء على الانتفاضة الكبرى بتكسير العظام والتكنولوجيا المتقدمة، لجأ إلى اصطليادنا بالحلول السياسية، لكن بعد سلسلة لم تتوقف من حروب الإبادة لإحداث سلسلة من الانقلابات السياسية داخل الحركة الفلسطينية، وبالتحديد داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. وكان الكسب الأكبر اصطلياد جناح في هذه الحركة، ممثلاً باليمين ويمين الوسط الملتف حول سياسة قيادة فتح، بدفعه إلى الذهاب إلى مدريد. وهنا أود أن أقول إن الذهاب إلى مدريد لم يكن ممكناً بقرار فلسطيني - فلسطيني. فقرارات المجلس الوطني كانت قد أكدت أن الذهاب إلى مدريد يجب أن يتم في إطار سياسي حالنا فيه حال سورية والأردن ولبنان، أي القرار 242 والقرار 338، واستدعاء القرار 194 الخاص بحقوق اللاجئين إلى مائدة المفاوضات الثنائية والتفاوض بشأن مرحلة واحدة من الألف إلى الياء. والشرط الوحيد الذي وضعناه على الآخرين هو أن نتلقى "ضمانات بوقف الاستيطان قبل بدء أعمال مؤتمر مدريد"، إلخ. عرفات لم يتمكن من أن يذهب إلى مدريد بموجب هذه المعادلة الفلسطينية - الفلسطينية، ولذا تخلى عنها بعد حرب الخليج الثانية وانهايار التضامن العربي، وتم حمله على أكتاف العواصم العربية إلى مدريد، وقبل بالتفاوض على مرحلتين، بشروط شمير، كما قال ذلك صراحة، فيما بعد، جيمس بيكر في كتابه الشهير "الدبلوماسية بين الحرب والسلام". هذا كله قلته أيضاً، بأسراره ووثائقه

وأسماء أصحابه، في كتاب "أوسلو والسلام الآخر المتوازن" حتى أُعطي الخلفية الفعلية التي توضح لماذا لا يمكن في الحالة الفلسطينية الفصل بالسكين بين سلطة ومعارضة، وقلته تحديداً كي أقول إن الصراع الذي نشب منذ مدريد حتى الآن لم يمكن السلطة من أن تخرج من مأزقها، ولا المعارضة الفلسطينية من أن تخرج من مأزقها. وأقول معارضة لأنه لا توجد معارضة فلسطينية موحدة، إذ كان، ولا يزال، ممنوعاً أن تقوم وحدة وطنية فلسطينية على قواسم مشتركة، وممنوعاً أن تقوم معارضة متحدة ملموسة واقعية. ولهذا غرقت السلطة في مأزقها الناجم عن سياسة الخطوة خطوة الأوسلوية وحصادها الفقير، ولم تنجح المعارضة في بناء معارضة متحدة واقعية ملموسة، لماذا أيضاً؟ لأن هذا وذاك من شأنهما رفع السقف الفلسطيني، وما زالت العواصم العربية تتقاطع عند مربع إحباط أي محاولة لرفع السقف الفلسطيني. كما أن هناك قوى داخل السلطة تصارع من أجل منع أي توصل إلى قواسم مشتركة. وهناك، في المقابل، قوى في المعارضة شقت طريقها الخاص، وترفض منذ سنة 1983 أي شكل من أشكال الوحدة الوطنية، لأنها ترفع راياتها على أساس رفض أي حلول سياسية للقضية الفلسطينية مهما تكن - رفض قرارات الشرعية الدولية للوصول إلى تسويات في هذه المرحلة، ورفض مبدأ المفاوضات. ويمثل هذا الاتجاه جبهة الإنقاذ. وعليه، لم يكن ممكناً إدارة صراع في إطار المعارضة ملتف حول برنامج سياسي ملموس تقدمه بديلاً من برنامج سياسة الخطوة خطوة الأوسلوية، حتى يصبح ممكناً أن نحاصر هذه السياسة ونجد سندا ما إقليمياً عربياً إلى جانبنا. كما أن العواصم العربية المعنية، منها من احتضن الاتجاه الذي يريد تعميق الافتراق الكامل بين السلطة والمعارضة، ومنها من يريد معارضة ذات شعارات كبيرة من دون ملموسية للتقاطع على المربع نفسه.

وبعد هذا كله لماذا يفتح الآن باب الحوار من جديد؟ هذا الحوار أطلقنا، نحن في الجبهة الديمقراطية، المبادرة الأولى له في شباط/ فبراير 1997، وعقدت حوارات في أواخر شباط/ فبراير وأخرى في نيسان/ أبريل بين نابلس وغزة ورام الله، لكنها لم تثمر، لأن السلطة الفلسطينية، ومن يشجعها عربياً، كانت ترى في الحوار عملية تكتية تقف عند حدودها الإعلامية. ولذلك كان الحصاد لا شيء تقريباً، إضافة إلى اهتزاز الثقة بالحوار الوطني لدى الشعب، وازدياد المعارضة له في أوساط معينة في السلطة بهدف إدامة هيمنتها على القرارين السياسي والمالي، وتكديس الأموال على حساب بطالة الناس وعذاباتها وخبزها اليومي. وفي المقابل كانت القوى التي

ترفض، من حيث المبدأ، أية تسويات سياسية وأية مفاوضات مع العدو، ترفض أي حوار، فساهمت أيضاً في صب الماء في طاحونة السلطة لشل الحوار عند حدوده الدعاوية الإعلامية. وفي أيار/ مايو 1998، أطلقنا المبادرة المطورة الصادرة عن المؤتمر الوطني العام للجبهة الديمقراطية، والداعية إلى بدء الحوار فوراً بين المعارضة والسلطة للتحضير لاستحقاقات 4 أيار/ مايو 1999، تاريخ الأراضي الفلسطينية المحتلة في عدوان 1967 حتى خطوط 4 حزيران/ يونيو، وللانتقال من التفاوض على قاعدة الأرض المتنازع بشأنها (Disputed Land)، بموجب ما تقول به اتفاقات أوسلو، إلى التفاوض على قاعدة أن هذه جميعاً أراض محتلة بموجب قرارات الشرعية الدولية. وفعلاً، طوال عام كامل واجه الحوار التعقيدات السابقة نفسها. وعندما عُقد المجلس المركزي في 27 نيسان/ أبريل 1999 لاتخاذ قرار بشأن إعلان سيادة الدولة، سبق عقده رسالة كلينتون الشهيرة في 26 نيسان/ أبريل، التي دعت عرفات إلى الإحجام عن إعلان انتهاء المرحلة الانتقالية، والإحجام عن إعلان سيادة دولة فلسطين على جميع الأراضي المحتلة في عدوان 1967، وترحيل كل هذا إلى أيار/ مايو 2000، في مقابل وعد أميركي بأن تكثف الولايات المتحدة ضغوطها من أجل الوصول إلى حلول شاملة في ذلك التاريخ. وكل هذا أصبح الآن، بموجب اتفاق شرم الشيخ، مرحلاً إلى أيلول/ سبتمبر 2000، لأن الأميركيين عادوا فقالوا إن العد التنازلي يبدأ من بدء مفاوضات الوضع النهائي.

الآن، يكتسب هذا الحوار بعداً مختلفاً، ذلك بأن السلطة في مأزق كامل. فسياسة الخطوة خطوة انتهت في 4 أيار/ مايو 1999، ولم يعد ممكناً للسلطة أن تدافع عنها، وهي تصطدم بالقضايا الكبرى: القدس؛ اللاجئيين؛ السيادة على الأرض؛ حدود 4 حزيران/ يونيو؛ المستعمرات؛ المياه. وهذه هي القضايا التي تشكل أعمدة هيكل القضية الفلسطينية كلها. والسلطة ليس في يدها عناصر القوة التفاوضية، ووضعها ضعيف أمام حكومة براك الائتلافية الموسعة ومشروعها التوسعي المتواصل بالاستيطان ولاءات براك الخمس الشهيرة، وأمام فقر نزاهة الوسيط أو الراعي الأميركي، بينما الخريطة الحاكمة العربية ممزقة منذ انهيار التضامن العربي باحتلال الكويت وحرب الخليج الثانية، ولذلك فالسلطة مضطرة إلى البحث عن أعماق أخرى للحوار في اتجاه محاولة إعادة بناء الائتلاف الوطني، وفي الوقت ذاته تحاول أن تبني هذا الائتلاف بالاقتراب من سياستها. وفي المقابل، تقدم المعارضة الوطنية الواقعة برنامجاً ملموساً لإنقاذ الوضع الوطني الفلسطيني يقوم على استراتيجيات وتكتيك

نضالي وسياسي وتفاوضي جديد يستند إلى سلام قرارات الشرعية الدولية، الذي شكّل محور وقلب برنامج منظمة التحرير الائتلافي إلى ما قبل 12 يوماً من مؤتمر مدريد، ويستند إلى قرارات القمم العربية، من الرباط سنة 1974 إلى القاهرة سنة 1996، وإلى قرارات الأمم المتحدة الصادرة حتى يومنا هذا.

أحمد خليفة: سؤال محمود كان أن الانطباع العام الشائع بشأن الحوار هو أنه في نهاية المطاف كان هناك مشروع أوسلو، وكان هناك مشروع المعارضة في المقابل، وأن مشروع المعارضة فشل وبقي مشروع أوسلو، وأن جزءاً من المعارضة يسعى للالتحاق بمشروع أوسلو. في التوضيح الذي أعطيتموه، تقولون إن الأمور ليست كذلك، وإن مشروع أوسلو أيضاً فشل في المحصلة، وفشله أوقع القيادة الفلسطينية في مأزق جعلها تفتيش عن أعماق أخرى للحوار، وتتجاوب مع الدعوة إلى بناء ائتلاف وطني حقيقي. سؤال هو: هل تعتقدون، فعلاً، أن السلطة الفلسطينية ترى أن مشروعها فشل، وأنها واقعة في أزمة، وأن الحل لهذه الأزمة هو في بناء وحدة وطنية فلسطينية حقيقية، أم أن الأمور ليست كذلك؟ عندما أتابع تصريحات السلطة، وأراقب مجرى المفاوضات المستمرة بشأن استكمال المرحلة الانتقالية وقضايا الحل الدائم، أرى أن السلطة لا تشعر بأن مشروعها فشل، أو أنها تعتقد نفسها في أزمة كبيرة. أنا أشعر بأنها ترى أن من المفيد جداً لها، بالنسبة إلى المفاوضات، وبالنسبة إلى وضعها، وأمام الطرفين الإسرائيلي والأميركي، أن تستدرج عناصر من المعارضة الفلسطينية إلى صفها لتقول إن أغلبية الشعب الفلسطيني في نهاية المطاف تؤيدني. عندما تقولون إن هناك إحساساً بأن مشروع السلطة فشل، وبالتالي هناك أزمة، فيألى ماذا تستندون؟ إلى شيء ملموس، وليس فقط إلى رؤيتكم الذاتية للأمور، ملموس في تصريحات، في خطوات، في سياسات، في إجراءات؟ أرى أنها تعتقد أن مشروعها مستمر، وأراها ماضية في استكمالها.

نايف حواتمة: اللوحة، بعد ستة أعوام على أوسلو، هي التالية: على الأرض، سيصبح في يد السلطة بعد أن ينفذ واي رقم 2، أي مذكرة شرم الشيخ، 18% من أراضي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في المنطقة "أ" (من دون القدس الكبرى)، وسيصبح جزئياً، إدارياً، في يدها 22% من أراضي المنطقة "ب" بينما يبقى في يد الاحتلال 60%

احتلالاً كاملاً و22٪ احتلالاً عسكرياً وأمنياً في المنطقة "ب"، إضافة إلى القدس الكبرى والكتل الاستيطانية في الضفة وكتلة مستعمرات قطيف جنوب قطاع غزة، وكل الأرض متنازع في شأنها. وتحت مظلة الأعوام الستة الأوسلوية صادرت حكومة رابين - بيرس 350 ألف دونم، وحكومة نتنياهو 200 ألف دونم من الضفة الفلسطينية، مع بدء توسيع جزئي حول مستعمرات غوش قطيف. وبراك الآن يعلن، فور انتخابه، لاءاته الخمس الكبيرة مع استمرار تسمين المستعمرات في الضفة الفلسطينية بحجة التكاثر الطبيعي، ومع إلغاء 12 فقط من مجموع 41 نواة من المستعمرات التي تسمى مستعمرات التلال التي دعا إليها شارون، ومع إكمال مشروع تهويد القدس وإقفال الدائرة حولها بمستعمرة (مدينة وفق قرار وزير الإسكان الإسرائيلي) جبل أبو غنيم. هذا كله يجري على الأرض، والسلطة الفلسطينية لا تستطيع أن تفعل شيئاً تجاهه بمواصلة سياسة الخطوة خطوة، فميزان القوى مختل اختلالاً هائلاً لمصلحة العدو، وفي يده زمام المبادرة فيما يتعلق بكل هذه الخطوات. وبراك - تلميذ رابين - يأخذ بما قاله رابين في خطابه في الكنيست في 31 آب/ أغسطس 1991، وهو أن المرجعية لاتفاقات أوسلو ولسياسة الخطوة خطوة هي إسرائيل، وزمام المبادرة في يد إسرائيل، ومن هنا جاء قوله: لا مواعيد مقدسة. وسيبقى الوضع كذلك ما دامت المفاوضات تجري في إطار الخطوة خطوة الأوسلوية، لا في إطار الشرعية الدولية. إن سياسة الخطوة خطوة كفر بها حتى مخترعها كيسنجر الذي بدأها بخطوة فك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وها قد مرّ عليها، وعلى الانفراد الأميركي بهذه السياسة، أكثر من 26 عاماً والسلام الشامل لم يأت، على الرغم من لغط الإدارة الأميركية عن "السلام الشامل والعدل"، أي ما هو أعمق وأبعد من "المتوازن". كما مرّ الآن ستة أعوام على أوسلو وحصاده الفقير. وعليه، دعا كيسنجر إياه إلى "إنهاء المرحلة الانتقالية في سياسة الخطو خطوة الأوسلوية والانتقال إلى المفاوضات الشاملة." ودعوته هذه هي خلاصة تجربة الإدارة الأميركية على الجبهتين المصرية والسورية، وأخيراً لا آخراً الجبهة الفلسطينية.

أضف إلى ذلك أن إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالمتروبول الإسرائيلي قاد أيضاً إلى سلسلة كوارث اقتصادية. وتلاشت المحاولات كلها لزرع أوهام فردوس هونغ كونغ وسنغافورة، التي أتخمت بها السلطة أذان الناس. ولا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية ما دام اتفاق باريس الاقتصادي قائماً؛ وهذا ما دفع، مثلاً، أحمد قريع، أحد

ثلاثة مهندسي اتفاقات أوسلو، إلى أن يقول في المجلس المركزي في نيسان/ أبريل 1999: "علينا أن ننتهي الآن وليس غداً من هذه اللعينة أوسلو، التي لا تفتح على حق تقرير المصير، وإقامة دولة مستقلة، ولا تفتح على تنمية اقتصادية"، مضيفاً أنه صاحب اتفاق باريس الاقتصادي، ومع ذلك يقول الآن بضرورة الخلاص منه. وهذا ما لاحظته أيضاً صندوق النقد الدولي بالنسبة إلى مستوى المعيشة في الأراضي المحتلة، الذي انخفض بنسبة 40% عمان كان عليه قبل أوسلو. وإذا أخذنا نسب البطالة نجد أنها تصل في غزة إلى ما يتجاوز 50%، وفي الضفة إلى 30%، وفي الإغلاق العام ترتفع هاتان النسبتان إلى أرقام فلكية. وهذا ولد أزمة متفاقمة في العلاقة بين الطبقات والقطاعات الاجتماعية الواسعة وبين السلطة نفسها، وليس في يد السلطة حلول ضمن سياسة الخطوة خطوة.

كما أن العلاقة السياسية بين السلطة والشعب مأزومة أيضاً، لأن قدرة السلطة على إقناع القطاعات الأوسع من شعبنا في الأرض المحتلة بالسياسة الأوسلوية أضعف مما كانت، إذ قدمت وعوداً عريضة في الأعوام الأولى لأوسلو، منها أن الاتفاقية ستضع، في نهاية أيار/ مايو 1999، في يد الشعب الفلسطيني والسلطة 90% من مجموع مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. والآن يرى الشعب الخريطة كما هي، ويرى أن الأوهام التي تمّ البناء عليها انهارت، وأن الأرض الموجودة في تصرف السلطة الفلسطينية أصبحت مشطّرة بمربعات منفصلة بعضها عن بعض، وكل مربع مطوق بقوات الاحتلال، وبالاستيطان الذي لا يتوقف. كذلك انهار كل ما سمي وحدة الولاية الجغرافي في الضفة والقطاع، وهذه مسألة مرئية يومياً. ولهذا تجد الصراع الأكبر للشعب في الضفة الفلسطينية هو ضد نهب الأرض، وهدم المنازل، والمستعمرات، والتطهير العرقي في القدس. وفي غزة يتمحور الصراع الأكبر حول قضية اللاجئين، لأن 72% من سكان قطاع غزة لاجئون. وهذا كله، أي الأزمة مع المحتلين والاستيطان والأزمة الاقتصادية، يتقاطع مع الأزمة السياسية والاجتماعية المتفاقمة الناجمة عن تركيبية الحكم التوتاليتاري (الشمولي)، وأساليبه، وأذرعه الأمنية والشرطوية التي بلغت حتى الآن ثلاثة عشر جهازاً، والتي تمتد إلى المجتمع من كل زواياه. وهكذا تجد السلطة نفسها أمام جدول أعمال آخر يفرض عليها ضرورة الانتهاء من المرحلة الانتقالية، التي كان حصادها فقيراً، وولدت تداعيات واشتراطات كبرى. كما تجد أن عليها أن تلجأ إلى قرارات الشرعية الدولية، ومحاولة إدارة المفاوضات على أساسها. وهذا ما أعنيه بمأزق السلطة.

عربياً، نلاحظ أن أكثر من عاصمة عربية باتت ترى أن دورها أمام شعبها، والأهم من ذلك دورها الإقليمي، مرهون بنقل الحالة الفلسطينية إلى صيغة تفاوضية جديدة تقوم على قرارات الشرعية الدولية. فمصر، مثلاً، التي قدمت المظلة لسياسة الخطوة خطوة الأوسلوية، تجد الآن أن الاستمرار في هذه السياسة، والإحجام عن الانتقال إلى المفاوضات الشاملة على أساس قرارات الشرعية الدولية، سيقودان إلى كوارث أكبر، لأن المشروع التوسعي الإسرائيلي الصهيوني تجاه الضفة الفلسطينية التي تصر الدولة العبرية على أنها "يهودا والسامرة"، أي مشروع أرض إسرائيل الكبرى، محسوم بالنسبة إلى القيادة الإسرائيلية: ضم أكبر مساحة من الضفة إلى إسرائيل، وكذلك ضم كتل المستعمرات وضم القدس، وذلك على الرغم من قرارات الأمم المتحدة.

أحمد خليفة: إذاً، ما استجد على الوضع السابق هو، كما تقولون، أن الآمال التي كانت معلقة على أوسلو انهارت، وأن السلطة الفلسطينية أدركت أن نهج أوسلو أوقعها في مأزق كبير. ومن هنا فهي تشعر الآن بأن عليها أن تلجأ إلى نهج آخر في التفاوض، بمعنى أن تتخلى عن سياسة الخطوة خطوة التي تم فرضها، وأن تتمسك بما يسمى الثوابت الفلسطينية: القدس؛ الاستيطان؛ اللاجئين؛ حق العودة... إلخ. إذا سمحتم لي بأن أسأل، من قبيل توضيح الأمور، هل تعتقدون أن السلطة بكليتها لديها هذه الرؤية أو النظرة؟ لأن المسألة ليست في أن تتفق السلطة الفلسطينية والمعارضة الفلسطينية على الثوابت الفلسطينية، وإنما المسألة هي أن هناك عملية تفاوضية مع الخصم، مع إسرائيل، تجري في إطار موازين قوى معينة ويدير المفاوضات من الجانب الفلسطيني أشخاص معينون، لهم نفوذ كبير داخل السلطة، ومن المهم أن نعرف إن كان طراً تغيير في نظرتهم إلى الأمور أم ما زالت نظرتهم كما هي. عندما بدأت هذه السلطة المفاوضات من أجل الحل السلمي، لا شك في أنها كانت تتمنى لو أنها تستطيع تحقيق المطالب الفلسطينية. لكن بحجة أن موازين القوى مختلفة بصورة كبيرة لمصلحة إسرائيل، واجتهاداً منها أن سياسة الخطوة خطوة، التي فرضت عليها، قد تقود إلى إنجازات حقيقية، أقدمت على تنازلات كثيرة، ربما كان أخطرها، كما ذكرتهم، موضوع القبول بعدم وقف الاستيطان الذي يأكل الأرض الفلسطينية. ذكرتم أبو قريع، لكن هناك آخرون لهم وزنهم وتأثيرهم في عملية اتخاذ القرار. وأعرف من متابعتي للأمر أنه لم يطرأ تغيير جذري في نظرتهم الأساسية إلى الأمور. ولا في نظرتهم إلى ما يمكن الحصول عليه في هذه المرحلة من تاريخ الشعب الفلسطيني، وما لا يمكن

الحصول عليه، وبعض ما لا يمكن الحصول عليه يمس الثوابت الفلسطينية بالتأكيد. ما هي الضمانات التي ستسعون لها في الحوار كي لا تتكرر التجربة السابقة، وكي لا يستمر مسلسل التنازلات بناء على الحجة إياها نفسها - موازين القوى، التي يعرف الجميع أنها لم تتغير؟ نكون حمقى إذا اعتقدنا أن إسرائيل ستقدم تنازلات فيها يتعلق بالثوابت الفلسطينية. إمّا أن يقدم عليها الطرف الفلسطيني وإمّا لا يحدث حل.

محمود سويد: إسمحو لي باستكمال هذا التصور. المسار الذي تحدثتم عنه مرشح للاستمرار في المرحلة المقبلة - الاستيلاء على الأرض، والاستيطان، والإصرار على القدس كعاصمة إسرائيل، ورفض عودة اللاجئين، هذا كله مرشح للاستمرار. لا بد من أنكم دخلتم الحوار من ضمن تصور معين، تطمحون إلى أن يشكل رافعة للوضع الفلسطيني، وأن يؤدي إلى وقف عملية التنازلات أمام إسرائيل. ما هو التصور الذي سيشكل هذه الرافعة في ظل كل هذا الاختلال في موازين القوى؟ مع العلم بأن السلطة الفلسطينية هي نفسها، والدعم الدولي لإسرائيل هو نفسه، والوضع العربي المنهار لم تتغير أحواله، وفي المقابل تفوق إسرائيل مستمر وقائم، وسيطرتها على الأرض وإمكان استمرار في تنفيذ كل برامجها قائمان ومستمران، في مواجهة الثوابت التي هي نفسها نقيض إسرائيلي - فلسطيني. ما هي التصور القادر فعلاً على أن يوقف الانحدار؟

نايف حواتمة: فوراً أقرر أن السلطة، ممثلة بفتح المركزية ومن حولها، كان لديها تطلع إلى السير في سياسة الخطوة خطوة منذ سنة 1977، بل قبل ذلك، منذ أن طرح السادات، من دون حتى إمكان تنفيذ ذلك، المشاركة الفلسطينية في المفاوضات الثنائية التي حملت عنوان مائدة هليوبوليس. ولذلك لا أوافق على التعبير القائل إن سياسة الخطوة خطوة تم فرضها على اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير، بل كان هذا الاتجاه يبحث عن التقاطع مع مثل هذه السياسة في فترة مبكرة من السبعينات. وعليه، حاول دفع الائتلاف الوطني في منظمة التحرير منذ ذلك الوقت في اتجاه خطط السادات، ومن وراء هذه الخطط، من أجل السير كتفاً إلى كتف مع سياسة الخطوة خطوة. والكل قرأ تحليل الأخ محمود عباس للسياسة الفلسطينية، الذي دان فيه السياسة البرنامجية اليومية والتكتيكية المتناغمة مع الثوابت الوطنية المتمثلة في

الإصرار على حقوق تقرير المصير، والدولة المستقلة، والعودة في إطار قرارات الشرعية الدولية، وأشار إلى أنه كان على منظمة التحرير أن تسير مع السادات منذ كامب ديفيد. ولذا أقول، مرة أخرى، إن التطلع في أوساط معينة داخل فتح إلى السير في هذا الاتجاه كان مبكراً، لكن تلك الأوساط لم تتمكن، على الرغم من ثقلها، من توليف معادلة فلسطينية - فلسطينية تمكنها من الذهاب، كما لم تتمكن من توليف معادلة عربية - عربية موازية. وعندما لاح أمامها إمكان كسر المعادلة الفلسطينية - الفلسطينية بعد قرارات مجلسنا الوطني في 29 أيلول/ سبتمبر 1991، وقرارات المجلس المركزي في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، قبل اثني عشر يوماً من مدريد، وعندما قدمت العواصم العربية الذهابية إلى مدريد، ومن معها، أكتافها، كسرت تلك الأوساط المعادلة الفلسطينية - الفلسطينية، وذهبت إلى مدريد بالشروط التي ذهبت فيها. هذا أولاً.

ثانياً، لا أقول إن هناك ما يسمح لأي مناضل بأن يقف ويقول إن السلطة الفلسطينية أدركت الآن أن عليها أن تراجع سياستها مراجعة كاملة، وأنها ستنتقل انتقالاً كاملاً إلى سياسة جديدة تقوم على إنهاء سياسة الخطوة خطوة والانتقال إلى المفاوضات الشاملة المسقوفة بقرارات الشرعية الدولية والمحكومة بها. لكن أقول إن حجماً هائلاً من الأوهام الترابية والسياسية والاقتصادية التي بنت السلطة سياستها عليها قد انهار. فقد بشرت السلطة بأن 90% من الأرض ستكون في يدها في أيار/ مايو 1999، وبأن الاقتصاد سينهض سريعاً ويحوّل فلسطين إلى سنغافورة، أو هونغ كونغ جديدة. هذا ما قاله الإخوة عرفات، ومحمود عباس، وأحمد قريع، ونبيل شعث، وصائب عريقات، وآخرون مطلبون كثيرون. هذه الأوهام المنهارة هي التي تدفع أوساطاً في السلطة، وبالذات في مركز القرار، إلى أن تفكر نسبياً، جزئياً، في أن سلسلة المآزق التي راكمتها سياسة الخطوة خطوة الأوسلوية لم يعد ممكناً الخروج منها وتجاوزها بالإيغال في السياسة ذاتها، لأن القادم في كوارثه أعظم. كما أن عدداً كبيراً من العواصم العربية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين ودولاً أخرى، كلها تتمنى وتنصح، بل بعضها يضغط السلطة، في اتجاه الانتقال إلى مفاوضات الوضع الدائم على أساس قرارات الشرعية الدولية. في مقابل ذلك، هناك مراكز قوى (Lobbies) في السلطة بات لديها مجموعة من المصالح المادية والسياسية، نقلت شرائح منها من حالة السمك الصغير، أيام تونس والمنافي، إلى حالة الحيتان الكبار، والآن تندفع في اتجاه حالة الغيلان الكبار. هذه القوى لها مصالح متداخلة مع الاقتصاد الإسرائيلي والشركات الإسرائيلية، وهي تندفع من مواقع مؤثرة في القرار السياسي في اتجاه

مواصلة سياسة الخطوة خطوة، متذرة بحجة أن التعقيدات كبيرة وتتطلب أكثر من معركة للانتقال إلى المفاوضات الشاملة على أساس قرارات الشرعية الدولية، وامتكئة على مقولة: "خذ وطالب" بدلاً من المقولة الوطنية "وحدة الشعب في الوطن والشتات بوحدة قواه المنظمة وشخصياته الوازنة للنضال والتفاوض في إطار قرارات الشرعية الدولية وتحت إدارة هيئة وطنية ائتلافية مشتركة، نحو تسوية وسلام متوازن يقوم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية".

ثالثاً: مرة أخرى يجب أن نعطي التداخل بين الحالة الفلسطينية والحالة العربية مساحته من دون مط أو إلغاء. الحالة العربية كلها تجد نفسها يومياً مضطرة إلى أن تدعو إلى حلول استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية في كل المسارات العربية - الإسرائيلية، وتُعنون ذلك بأنها حريصة على حقوق الشعب الفلسطيني. لكن الأهم في هذه الحالة العربية هو أن الأنظمة تتلمس أيضاً رأسها، ومواقعها، ومصالحها، أمام شعوبها، وإن لم يكن أمام الشعوب فأمام الإنتلجنسيا التي تشكّل في هذه البلاد مراكز ضغط فعلية. الشعوب تحس بالوجع، وتتململ، والتلمل بدأ يضغط على العواصم العربية، وأصبح مرئياً ولموساً. ثم إن الشرق الأوسط الجديد الذي بشر بيرس به، والذي يعني، بلغة واضحة، حلولاً تجعل من الدولة العبرية الدولة الإقليمية العظمى في منطقة الشرق الأوسط، جعل هذه العواصم تتساءل عن الشرق الأوسط المقبل: هل هو شرق أوسط يكون التفوق فيه للاقتصاد والتكنولوجيا الإسرائيليين، أو هو شرق أوسط آخر يحمي ما في يد الطبقات الحاكمة العربية ويصون مصالحها، ويسمح لها بتطوير بلادها اجتماعياً واقتصادياً كي تستطيع الأنظمة أن تبقى على قمة الهرم، ولا تجد نفسها أمام انفجارات كبرى كما وقع في مراحل سابقة، فضلاً عن تجاربها المرة مع الدولة العبرية. ولذا، توجد الآن في الخريطة العربية، فعلاً، تباينات في الرؤية لكيفية إدارة الصراع بالوسائل السياسية والتفاوضية، ويوجد من يدفع إلى ضرورة الانتقال إلى إدارته على أساس قرارات الشرعية الدولية.

أخيراً، يدرك الفريق المؤثر في صنع القرار الفلسطيني أن أبرز العقد أمامه هي تجاوز حالة الضعف الفلسطينية، من خلال محاولة ائتلاف وطني على قواسم مشتركة.

لا مخرج إلا بالقطع مع سياسة "الخطوة خطوة"
و"خذ وطالب" والانتقال إلى سياسة الشعب الموحد

والتفاوض على أساس قرارات الشرعية الدولية

وبشفافية أقول لشعبنا والعرب والعالم: لا مخرج من عنق زجاجة سياسة الخطوة خطوة الأوسلوية، وضغوط براك لربط الانتقالي بالنهائي بما فيه العودة إلى اتفاق انتقالي مرحلي أوسلوي آخر مع مواصلة نهب الأرض وتدهور حياة البشر والعلاقة المأزومة بين الشعب وبين السلطة والمعارضة من مواقع متباينة.. أقول: لا مخرج إلا بسياسة القطع مع الخطوة خطوة و"خذ وطالب"، والانتقال إلى سياسة الشعب الموحد إزاء مفاوضات على أساس قرارات ومرجعية الشريعة الدولية.

أحمد خليفة: هل نستطيع أن نفصل في هذه النقطة؟ كيف تتصور الجبهة الديمقراطية عملية بناء هذا الائتلاف؟

محمود سويد: كأنكم تقولون إن الحوار يأتي استجابة لدفع. هل هو استجابة لدفع، أم أنه جاء نتيجة تحليل ورؤية القوى الفلسطينية للوضع العربي، وهي تدخل الحوار على أساس...

نايف حواتمة: كثير من القوى الفلسطينية والعربية النافذة في صنع القرار، أو الضاغطة في اتجاه تصحيح القرار، يلمس بحكم دروس التجربة إياها ضرورة إحداث نقلة في الحالة الفلسطينية. وهذه النقلة لا يمكن أن تحدث إلا بدفع القاعدة الاجتماعية السياسية الفلسطينية إلى العودة إلى البرنامج السياسي الذي أخذت به منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية سنة 1974، أي البرنامج المرحلي الذي دعا، في ذلك الوقت، إلى تسوية سياسية شاملة في إطار القرار 242 والقرار 338 والقرار 194، أي دولتين على أرض فلسطين التاريخية، دولة فلسطينية على أرض 1967 ضمن حدود 4 حزيران/ يونيو عاصمتها القدس، ودولة إسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين في مقابل السلام الكامل مع الدولة العبرية، مع أخذ المستجدات بعين الاعتبار. وفي هذا السياق، علينا أن نلاحظ موقف الاتحاد الأوروبي الأكثر وضوحاً في استخلاصه ورؤياه وحلوله بحكم كونه جاراً على ضفاف بحيرة المتوسط وله مصالح استراتيجية كبرى في الشرق الأوسط. هذا الاتحاد الأوروبي يريد دفع الأمور مرة أخرى في اتجاه الشرعية الدولية، إذ لا يوجد له دور سياسي من دون قرارات الشرعية الدولية. كما علينا أن نلاحظ بيان قمة برلين في آذار/ مارس 1999 الذي دعا، بلغة واضحة، إلى حق تقرير

المصير للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في دولة مستقلة غير قابلة للاعتراض أو الفيتو.

لكن كجواب مباشر عن تساؤل محمود، الحوار ليس استجابة لنداءات من هذه العاصمة أو تلك، وإنما هو استجابة للضرورة الوطنية الفلسطينية في الوضع الراهن، لأننا أمام مفترق طرق: إما مواصلة سياسة الخطوة خطوة وما ينجم عنها من كوارث، وإما بذل الجهد بأقصى وتيرة ممكنة لانتشال الحالة الفلسطينية من تدهورها، ووضع أسانيد لوقف التدهور، تمهيداً للانتقال إلى مفاوضات شاملة على أساس قرارات الشرعية الدولية. هذا مطروح، وذلك مطروح.

وفي هذا السياق، علينا أن نلاحظ ماذا فعلت الدولة العبرية في مذكرة شرم الشيخ: براك أعلن أنه إذا لم يقبل الطرف الفلسطيني بالتعديل الذي اقترحه، فإنه جاهز لتنفيذ "الواي" الذي وقّعه نتنياهو تنفيذاً كاملاً كما هو، نصاً وروحاً. التعبير "نصاً وروحاً" يعني ماذا؟ يعني وضع التبادلية حرفياً أمام الفريق الفلسطيني. والتبادلية تعني أن في إمكان براك أن يعطل كل نبضة من نبضات إعادة الانتشار إن لم تقتنع الدولة العبرية بأن الطرف الفلسطيني أنجز كل ما يترتب عليه بموجب الشروط المقابلة. وهذا ساهم في إرعاب الفريق الفلسطيني المفاوض. ما هو التعديل الذي طلبه براك؟ التعديل الأساسي هو الربط بين الانتقالي والدائم، ولذلك أصر براك على اتفاقية "إطار" (Framework) بسقف هو شباط/ فبراير 2000. على أساس اتفاقية الإطار هذه تجرى المفاوضات بشأن الوضع الدائم على أمل إنجازها في أيلول/ سبتمبر 2000. لقد أراد مرة أخرى أن يتداخل الانتقالي والدائم أحدهما في الآخر. وفي مقابل ذلك، قدم للفريق الفلسطيني ما سماه سلة مغريات - تساهل بالتبادلية الخاصة بجمع السلاح، وأسماء الشرطة، وخفض عدد الشرطة، وبعض المرونة في موضوع الأسرى. هناك أيضاً نقطة ثانية تأتي في الدرجة الثانية أو العاشرة من الأهمية، لكن أرجو أن توضع في الدرجة الثانية لاعتبار سياسي بمدلولاته الخطرة. في "الواي" المحمية الطبيعية التي تبلغ مساحتها 3% هي منطقة صحراوية في الجنوب، وتصل بين جنوب بيت لحم - الخليل وغور الأردن. وقد طلب براك إبقاءها في يد الاحتلال في المنطقة ج، وقدم بديلاً منها مناطق خضراً في الشمال. عرفات أغرته المناطق الخضراء في الشمال، بينما المنطقة الصحراوية في الجنوب هي منطقة الحوض المائي الجوفي، وهم لا يريدوننا أن نقرب منها، كما أنها تصل بين جنوب الضفة والحدود الأردنية، وهم لا يريدون لنا أن نكون هناك لأن لديهم خريطة لها علاقة بغور الأردن. في هذا

الميدان، حسمنا نظرياً، في الحوار الذي جرى في القاهرة، مسألة سياسة الخطوة خطوة. وينص البيان المشترك، الذي صدر في ختام الجولة الأولى من الحوار، على انتهاء المرحلة الانتقالية، وعلى أننا الآن أمام مرحلة جديدة تقوم على مفاوضات جديدة في إطار قرارات الشرعية الدولية.

محمود سويد: لكن الانتقال فوراً إلى المرحلة الدائمة هو مطلب براك بصرف النظر عما إذا كان الاتحاد الأوروبي، أو بعض الدول العربية مثل مصر، يرى في الانتقال إلى مفاوضات المرحلة الدائمة على أساس الشرعية الدولية ضرورة لمصلحه.

نايف حواتمة: براك، وكذلك نتنياهو، حاولا القفز عن الواي قفزاً كاملاً، والانتقال إلى مفاوضات الوضع الدائم، أي عدم تنفيذ اتفاق "الواي" بإعادة الانتشار من 13,2% من أرض الضفة وهي كلها في مربع المنطقة ج، لأن عدم التنفيذ يبقي في يد الدولة العبرية ورقة مهمة في المفاوضات الشاملة. نحن دعونا إلى سياسة تقول إن على الجانب العبري أن ينفذ، بموجب اتفاق "الواي"، التزاماته فيما يتعلق بإعادة الانتشار والممرين الآمنين وميناء غزة، لأن الفريق الفلسطيني الأوسلوي نفذ التزاماته الواردة في الاتفاق. هذا شيء والفصل بين سياسة الخطوة خطوة والمفاوضات الشاملة على أساس قرارات الشرعية الدولية شيء آخر. ولهذا أكدنا في حوارات القاهرة ضرورة الانتقال إلى مرجعية جديدة تستند إلى قرارات الشرعية الدولية. لماذا؟ لأننا دعاء مشروع سياسي وطني يقوم على قرارات الشرعية الدولية منذ سنة 1973 حتى الآن، ولأننا دعاء تسوية سياسية شاملة تقوم، في هذه المرحلة، على أساس قرارات الشرعية الدولية، ولدينا الجاهزية كي نكون شركاء في كل العمليات التفاوضية، بينما القوى الأخرى في المعارضة الفلسطينية غير معنية بالمفاوضات بأي صيغة كانت، وغير معنية بالمفاوضات الشاملة، وليس لديها الجاهزية لأن تكون حالة فاعلة. رفاقنا في الجبهة الشعبية أعلنوا أنهم ليسوا شركاء في المفاوضات المقبلة، وثمة قوى في المعارضة تقول إن فلسطين "وقف قومي" نتركه إلى الأجيال المقبلة. ولذا نحن ضد أي مشاريع تسوية مهما تكن، وهذا موقف يجري استنساخه منذ سنة 1973 حتى يومنا هذا. وجوابنا كان منذ السنة المذكورة إلى الآن، أنه لن تبقى أرض فلسطينية للأجيال المقبلة عند ذلك، فالمشروع التوسعي الإسرائيلي الصهيوني لا يتوقف، ولن توقفه شعارات من دون برامج ملموسة، والأمثلة صارخة أمامنا: عربستان والإسكندرون، من البلاد العربية، فالأول تم تفريسه والثاني تتركه. من يتناول الآن هذه المصائر

الحزينة والتعيسة في هذين الإقليمين في عالم العرب دولاً وأحزاباً؛ ويوجد أمثلة أخرى. أما الاتجاه الثالث في المعارضة الذي لا يقدم مشروعاً فلسطينياً سياسياً فهو الاتجاه الإسلامي، الذي يقول إن الأرض الفلسطينية "وقف إسلامي"، وهو يرفض أي تسوية وأي مفاوضات. وهناك فريق حمساوي يقول إنه ضد فك الارتباط الإداري والقانوني بين ضفتي نهر الأردن، الشرقية والغربية، وأنه مع ضرورة التراجع عن فك الارتباط الذي أقدم عليه الملك حسين في تموز/ يوليو 1988، وهذا يعني، بلغة واضحة، العودة إلى اعتبار الأردن مسؤولاً عن الضفة الفلسطينية والقدس، عملاً بما كان قائماً قبل الاحتلال، وذلك على الرغم من محاولة الأردن، من سنة 1967 إلى سنة 1988، استعادة الضفة والقدس وانتهائها إلى طريق مسدود، ومحاولته أيضاً، من سنة 1974 إلى سنة 1988، القفز عن قرارات قمة الرباط على أمل استعادة الأرض عن طريق المفاوضات المتعددة الأشكال، العلنية والسرية، والتي انتهت هي أيضاً إلى طريق مسدود، فقرار فك الارتباط في تموز/ يوليو 1988. وعليه أقول إنه في الحالة الفلسطينية يوجد مشروعان سياسيان ملموسان: مشروع يقدمه أهل أوصلو الذين يمثلون اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير بالمدلولات السياسية، وله قاعدته الاجتماعية وشبكة علاقاته العربية والدولية، وهو يحاول الآن بعد تجربة سياسة الخطوة خطوة التملص منها والانتقال إلى المفاوضات الشاملة على أساس قرارات الشرعية الدولية من دون إعلان ذلك؛ والمشروع الذي تقدمه الجبهة الديمقراطية، وله أيضاً قوى اجتماعية تتناغم معه، وهو يطالب بالفصل بين المرحلة الانتقالية ومرحلة التفاوض بشأن الحل الدائم، والذهاب إلى المرحلة الجديدة على أساس قرارات الشرعية الدولية.

يجب نقل العملية التفاوضية

من يد السلطة الفلسطينية

إلى يد منظمة التحرير الائتلافية

وفي هذا السياق، يجب ضبط هذه العملية بأسس سياسية مرئية ملموسة لا تقف عند حدود القرار 242 والقرار 338، بل تضيف إليهما قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الخاصة بالقدس (242 و 252 لسنة 1967؛ 478 لسنة 1980)،

وبالاستيطان (465 لسنة 1980)، وبلاجئي 1948 (194 لسنة 1948)، وبنازحي 1967 (237 لسنة 1967).

وهذا الإطار السياسي يجب ضبطه ومراقبته في المفاوضات بنقل العملية التفاوضية من يد السلطة الفلسطينية، التي تمثل سلطة على جزء من الشعب وعلى جزء من الأرض، ولا تمثل كل الشعب ولا تمثل كل الأرض، إلى يد منظمة التحرير الائتلافية، ممثلة بقيادة يشارك فيها جميع فصائل منظمة التحرير والشخصيات الوطنية، وإذا أمكن أيضاً الاتجاه الإسلامي مثلاً بحماس والجهاد، ويتم إعادة بناء الإجماع الوطني في إطار منظمة التحرير على أساس الحوار الوطني الشامل الذي ينتج برنامج القواسم المشتركة. وليس شرطاً مشاركة كل هذه القوى في المفاوضات، وعليه يتم تأليف هيئة قيادية ائتلافية لإدارة كل محاور وعملية التفاوض، تتشكل من الفصائل والشخصيات المناضلة والداعية إلى المفاوضات الشاملة على أساس قرارات الشرعية الدولية. وتكون هذه الهيئة تحت رقابة وإشراف مؤسسات منظمة التحرير التشريعية (المجلس الوطني)، والتنفيذية (المجلس المركزي واللجنة التنفيذية الائتلافية).

أحمد خليفة: هل تقصدون منظمة التحرير الحالية؟

نايف حواتمة: لا، ليس الحالية.

أحمد خليفة: أي منظمة تحرير؟

نايف حواتمة: منظمة التحرير في وضعها الحالي مشلولة، ومؤسساتها كلها معطلة، ومؤسساتها الائتلافية غير قائمة.

أحمد خليفة: منظمة التحرير الحالية مع إحياء مؤسساتها وتفعيلها؟

حان الوقت في رؤيانا وبرامجنا

كي نعود جميعاً إلى الشرعية

الشعبية وصندوق الاقتراع

نايف حواتمة: نعم، لأن مؤسساتها كلها مشلولة: المجلس الوطني؛ المجلس المركزي؛ اللجنة التنفيذية. كلها معطلة ومحكومة بلون واحد، لون أهل أو سلو بفعل عمليات الفك

والتركيب التي تعرضت لها، بدءاً بمجلس غزة حيث تم إضافة 250 عضواً بقرار من الأخ ياسر عرفات لترجيح كفة سياسة أوسلو، وانعكس ذلك أيضاً على تركيبة المجلس المركزي، وعلى تأليف لجنة تنفيذية أغلبيتها الواسعة فتحاوية ومن أهل أوسلو. ويستعيز الأخ ياسر عرفات، منذ سنة 1994 حتى الآن، من مؤسسات المنظمة بما يسميه القيادة الفلسطينية، ويقصد بذلك مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية وهيئة رئاسة المجلس ومن يحضر. ولذلك أقول إن من الضروري أن توضع المفاوضات في يد منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية. وقد جرى البحث في الموضوع في حوار القاهرة، ونص البيان المشترك على ضرورة إعادة بناء هذه المؤسسات، المعمول بها منذ سنة 1964 حتى سنة 1994، وفقاً لتراث وسياسة التوافق الوطني إلى أن تتمكن، وفي أسرع وقت ممكن، من إجراء انتخابات لمجلس وطني فلسطيني جديد في الأراضي المحتلة، وحيثما أمكن في الشتات. نحن أضفنا قاعدة التمثيل النسبي كي يتم إشراك كل التيارات الحية الفاعلة في صفوف الشعب الفلسطيني. وهذه المسألة لم تحسم، لكن ضرورة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الائتلافية على أساس التوافق حسمت، وأصبح الآن ممكناً مباحثات لإعادة بناء برلمان جديد، مجلس وطني جديد بالتوافق بين الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية داخل الوطن وفي الشتات. فالمجلس الراهن فاقد قانونيته منذ أعوام، أما الأفضل والأسلم والأصح فهو مباشرة وضع قانون انتخابات مجلس وطني جديد والتحضير لبدء انتخابات شاملة في الوطن وفي كل مواقع الشتات حيثما أمكن. فقد حان الوقت، في رؤيانا وبرامجنا كي نعود جميعاً إلى الشرعية الشعبية وصندوق الاقتراع، فالشرعية الثورية بالبندقية والشرعية التاريخية لم تعد أي منهما كافية كما كانت في لهيب الثورة والانتفاضة.

أحمد خليفة: تقولون على أساس التوافق، بينما أنتم تعرفون أن عدداً من الفصائل غير مستعد للانضمام إلى كل هذا المجهود والمسعى. أتوقف عند هذه النقطة لأنكم قلتم أنكم تريدون إحياء منظمة التحرير على أساس صيغة توافقية إلى أن يصبح إجراء انتخابات ممكناً. صيغة توافقية بين من بالتحديد؟ الفصائل المؤيدة لأوسلو والديمقراطية والشعبية فقط؟

نايف حواتمة: صيغة توافقية بين جميع فصائل منظمة التحرير، وإذا أمكن، ونحن حريصون على أن يصبح هذا ممكناً، حماس والجهاد من دون اشتراطات. نحن نأمل بإعادة بناء منظمة التحرير الائتلافية على أساس التوافق وما ينجم عنه من برنامج

قواسم مشتركة جديد، من دون اشتراط مشاركة الفصائل التي لا تريد ذلك في العملية التفاوضية.

أحمد خليفة: لماذا يتعين على هذه الفصائل أن توافق على المشاركة في إعادة بناء منظمة التحرير؟ كي تخول فتح والديمقراطية إكمال مشوار التفاوض؟!

نايف حواتمة: نعم، هي تأتي إلى حوار وطني شامل لفحص إمكان الاتفاق على برنامج قواسم مشتركة، وعلى إعادة بناء الائتلاف الوطني العريض لمنظمة التحرير، ممسكة أمام الشعب ببرنامج القواسم المشتركة في يد، وفي اليد الأخرى ببرنامجها الخاص. وتجربة الحركة الوطنية الفلسطينية الائتلافية في هذا الميدان غنية جداً. فنحن مثلاً في الجبهة الديمقراطية كنا أعضاء في هذا المبنى الائتلافي على أساس القواسم المشتركة، وكنا في الوقت ذاته معارضة في الشارع وأمام الجماهير والعرب والعالم من مواقع صيانة برنامج القواسم المشتركة. كما كانت فتح، مثلاً، في هذا الائتلاف على أساس برنامج القواسم المشتركة وبرنامجها الوطني والقومي السياسي الخاص بها، مع ملاحظة أن فتح كانت في موقع أقوى يتعلق بصنع القرار، لأنها لا تعتمد فقط على قواها الذاتية، بل تعتمد أيضاً على خريطة عربية حاكمية. وكذلك بقية الفصائل: الجبهة الشعبية؛ القيادة العامة؛ الصاعقة؛ العربية؛ حزب الشعب؛ الفلسطينية؛ النضال؛ كانت جميعاً أعضاء في منظمة التحرير، ومنا من دافع عن برنامج القواسم المشتركة، ومنا من كسره.

أحمد خليفة: لكن الوضع حالياً مختلف. ثمة عدد من الفصائل التي كانت جزءاً من الوضع الائتلافي السابق هو الآن ضد كل العملية التفاوضية، وهو سيبقى خارجاً. إذا حذفنا هذه الفصائل من سيضاف إلى فريق أو سولو في منظمة التحرير، الذي قام بعملية تزوير معينة كي يشكل مجلساً وطنياً وقيادة فلسطينية وفريقاً تفاوضياً غير منبثق من منظمة التحرير؟ سيضاف إليه فقط الجبهة الديمقراطية، وربما الجبهة الشعبية. ولذا لن تكون المنظمة، التي تطمحون إلى إعادة بنائها، ائتلافية بالمعنى الشامل الذي ترونه. أنتم تعلمون جيداً بأن الأمر لن يكون كذلك.

نايف حواتمة: ستكون ائتلافية، وستشمل في المرحلة الأولى من عملية إعادة بناء الائتلاف كل فصائل المنظمة ما عدا الصاعقة والقيادة العامة، وستشمل الصاعقة

والقيادة العامة بعد استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني. وهذه نبوءة أقدمها الآن وإني مستعد لأن أحاسب عليها لاحقاً. وقد شارك في الحوار الذي جرى في رام الله يوم 31 آب/ أغسطس، بعد النداء الصادر عن اجتماع القاهرة بيننا وبين فتح في 23 آب/ أغسطس، جميع فصائل منظمة التحرير ما عدا الصاعقة والقيادة العامة، وجرى النقاش تحت عنوان البحث عن القواسم المشتركة ووضع آليات للحوار الوطني الشامل الذي يؤمن بمشاركة الجميع في الوطن وفي الشتات. وعليه أقول إنه سيكون في هذا الائتلاف كل من: فتح؛ الديمقراطية؛ الشعبية؛ حزب الشعب؛ النضال؛ الفلسطينية؛ وفصائل توالت فيما بعد، ستكون موضع فحص مشترك.

أحمد خليفة: إذاً الخطوات العملية هي التالية: أولاً، الاتفاق على الإطار السياسي المرجعي للمفاوضات المتمثل في قرارات الشرعية الدولية؛ ثانياً، إعادة تفعيل وإحياء منظمة التحرير على أساس ائتلافي بالطريقة التي شرحتها، وأيضاً...

نايف حواتمة: وأيضاً، هذا الائتلاف يلتقي على القواسم المشتركة مرة أخرى، من دون أن يعني، لحظة واحدة، أن كل ما هو فيه ملزم أو ملتزم تجاه العملية التفاوضية. هو ملزم وملتزم تجاه برنامج القواسم المشتركة وبرنامج الخاص. وقد حدث ذلك مراراً وتكراراً في حياة منظمة التحرير الفلسطينية، والأمثلة معلومة. بعد إقرار البرنامج السياسي الجديد لمنظمة التحرير سنة 1974، خرج عن البرنامج عدد من الفصائل وألف جبهة الرفض، سنة 1974، بزعامة محور إقليمي عربي، واعتبر البرنامج استسلامياً. ولا يزال بعض الفصائل يسمه بذلك حتى الآن على الرغم من أنه لم يُنفذ قط، وإنما جرى تراجع عنه على سكة أو سلو. هذا البرنامج المرحلي الوطني / القومي القائل بالعودة وتقرير المصير والدولة المستقلة ضمن حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، والذي هو برنامج الشرعية الدولية حالياً، لم يكن في الإمكان تنفيذه على الرغم من 25 عاماً من المقاومة المسلحة والسياسية والانتفاضة، ولا يزال تنفيذه يتطلب صراعاً طويلاً متعدد الأشكال، وربما يتطلب حروباً جديدة، إذا أصرت حكومات الدولة العبرية على الاستيطان والتوسع وإدارة الظهر لقرارات الشرعية الدولية. وفيما بعد، خرجت فصائل أخرى أيضاً عن برنامج القواسم المشتركة وألفت جبهة الإنقاذ سنة 1985 بزعامة محور إقليمي عربي آخر، ثم تحالف القوى الفلسطينية. وفي المقابل، فتح المركزية - أنا أقصد اللجنة المركزية كي نميز بينها وبين فتح

الانتفاضة - ومن معها أيضاً، خرجت عن برنامج القواسم المشتركة وارتدت في اتجاه البرنامج الخاص الذي تطلعت إليه قيادة فتح منذ أواسط السبعينات، وبالتحديد بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر مباشرة وبدء سياسة الخطوة خطوة على الجبهتين المصرية والسورية، والتي ما لبثت أن توقفت على الجبهة السورية بعد الخطوة الأولى كي لا تفاوض سورية بشأن حدود أذار/ مارس 1923 التي رسمها الانتدابان البريطاني والفرنسي قبل قيام الدولة العبرية بخمسة وعشرين عاماً.

محمود سويد: هل هذا النموذج يصلح لمرحلة مفاوضات نهائية؟ مرحلة حاسمة بهذا المقدار؟

نايف حواتمة: أعتقد نعم، لأن هذا يضع في يد الفصائل والشخصيات والقطاعات الجماهيرية والاجتماعية سلاحاً هو سلاح القواسم السياسية المشتركة، أي البرنامج الوطني المشترك الذي يلبي الحقوق الدنيا من حقوق شعبنا، الحقوق الترابية والسيادية في القدس والضفة والقطاع حتى خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967، ويكفل حل القضايا الكبرى المدرجة في جدول الأعمال: القدس؛ اللاجئيين والنازحين؛ المستعمرات؛ سيادة كل دولة فلسطين على الأرض المحتلة سنة 1967؛ المياه... إلخ. وفي الوقت ذاته، لا يلزم أي فصيل بأن يكون شريكاً بالضرورة في العملية التفاوضية المستندة إلى قرارات ومرجعية الشرعية الدولية.

أحمد خليفة: كم من الوقت سيأخذ الحوار من أجل التوصل إلى هذه الصيغة؟ لماذا أسأل هذا السؤال؟ لأن هناك الآن عملية تفاوضية جارية خارج كل هذه الصيغة، ويمكن أن يتم التوصل في إطارها إلى اتفاقات، أو إلى ترتيبات، لا تتفق مع البرنامج الذي تسعون لاعتماده.

نايف حواتمة: ما أوردته صحيح، والتخوف منه مشروع. ولذا علينا، وعلى الجميع، أن نسرّع كي لا يضيع الزمن من بين أصابعنا لمصلحة التوسعية الإسرائيلية الصهيونية. علينا أن نستعيد عناصر القوة الفلسطينية بالوحدة الوطنية وجوامعها الوطنية المشتركة، وأن نعيد بناء كل العملية التفاوضية على أساس مرحلة جديدة تقوم على الشرعية الدولية بدلاً من سياسة الخطوة خطوة الفقيرة الحصاد والثقيلة التنازلات والتداعيات والقيود الإسرائيلية، والتي يتواصل معها زحف غول الاستيطان.

أحمد خليفة: في الحقيقة ما يخشاه المواطن الفلسطيني والعربي هو أن يدير عرفات الحوار بوتيرة زمنية تجعله يستغرق وقتاً طويلاً، بينما هو ماضٍ في التفاوض العملي على هواه. وما يخشاه المواطن أيضاً هو أن يصبح طرح مواقف الجبهة الديمقراطية وغيرها ممن يشارك في الحوار، أقل حدة وأقل جذرية مما لو لم يكن الحوار موجوداً وذلك من أجل إنجاح الحوار. هل هناك تصور زمني لمدة الحوار، أم أن المسألة مفتوحة؟

نايف حواتمة: التخوفات صحيحة ومشروعة ومثيرة للقلق الذي لا يتوقف نبضه، لأن التجربة والخبرة التاريخية المباشرة تؤشران إلى هذا كله. ولذا ما ورد في بيان القاهرة بيننا وبين فتح والسلطة بشأن هذه القضايا تم ربطه أيضاً بأداة لإعلان سيادة دولة فلسطين ضمن حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، بما فيها عاصمتها القدس، باعتبار أن هذه السيادة غير قابلة للتفاوض أو للنقض بموجب قرارات الأمم المتحدة، بدءاً من القرار 181 إلى القرارات اللاحقة، وبحكم وصول اتفاقات أوسلو ومداهما الزمني إلى نهايتهما في أيار/ مايو 1999، وكل ما تبقى عالقاً من سياسة الخطوة خطوة الأوسلوية هو القضايا التي يتعين على الجانب الإسرائيلي أن ينفذها بموجب بروتوكول الخليل واتفاق "الوأي".

أحمد خليفة: ما أفهمه من كلامكم هو أن مراهنة الجبهة قائمة، بالإضافة إلى ما ذكرتموه سابقاً عن قضية إعلان الدولة الفلسطينية ذات السيادة على كامل الضفة والقطاع. لكنكم لم تذكروا تاريخاً محدداً للإعلان. هل يوجد في تصوركم حد زمني أقصى لذلك؟

نايف حواتمة: هذه عملية صراعية فلسطينية - فلسطينية، وفلسطينية - إسرائيلية، وحجم التداخلات الإقليمية والعربية والدولية فيها واسع. وأعطي مثلاً ملموساً: اجتمعت فصائل منظمة التحرير، جميعها، يوم 23 نيسان/ أبريل الماضي، وأصدرت بياناً مشتركاً - وقعته فتح، والجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية، وحزب الشعب، والنضال، والفلسطينية، والعربية - شدد على ضرورة أن يعلن المجلس المركزي، الذي تقرر عقده حينذاك في 27 نيسان/ أبريل، انتهاء المرحلة الانتقالية وإعلان السيادة على جميع الأراضي المحتلة حتى حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، بما فيها القدس. وفي 26 نيسان/ أبريل أصدرت هذه الفصائل، وإلى جانبها وقّعت حماس، دعوة لعقد

المجلس المركزي من أجل إعلان إنهاء المرحلة الانتقالية وإعلان سيادة دولة فلسطين. وتم توجيه الدعوة إلى حماس أيضاً، وحضرت برئاسة شيخها أحمد ياسين، وكان هذا أوسع اجتماع يعقد منذ أعوام، ومع ذلك لم يحدث الإعلان. فقد تدخلت حكومة نتنياهو فوراً وهددت بضم أراض، وتدخل الرئيس الأميركي برسالته الشهيرة يوم 26 نيسان/ أبريل داعياً إلى التأجيل في مقابل وعد، تاريخ هدف (target date) (وليس تاريخ التزام أن تتم التسوية الشاملة في سقف أيار/ مايو 2000)، وخضع فريق أوسلو للضغط بحجة قطع الطريق على نتنياهو كي لا يقوم بخطوات من جانب واحد، وكي لا يكسب انتخابياً من جراء مثل هذا القرار. ومنذ تلك اللحظة حتى الآن يجري تأجيل عقد دورة المجلس المركزي الجديدة التي تقرر في حزيران/ يونيو الماضي، كما بقيت لجان العمل المقررة من دون تفعيل وعمل تحضيراً لاجتماع المجلس المركزي المنشود. وكل هذا تحت ضغط حكومة براك والإدارة الأميركية لتهديب تمديد انتقالية أوسلو بالأمر الواقع (De Facto) بسقف أيلول/ سبتمبر 2000 عملاً بالوأي 2 أو مذكرة شرم الشيخ، وكي لا يتم إعلان سيادة دولة فلسطين ضمن حدود 4 حزيران/ يونيو 1967. أعطيت هذا المثل لأقول مرة أخرى، بصراحة كاملة وشفافية، إن هذه عملية صراعية شديدة التداخل، والحل الوسط الذي اتفقنا عليه في المجلس المركزي في 29 نيسان/ أبريل الماضي، هو أن يبقى المجلس جلساته مفتوحة، وألغنا مجموعة من اللجان للإعداد لإعلان السيادة، بما في ذلك إعلان دستور مؤقت... إلخ. وحتى الآن، لم يُعقد المجلس المركزي، والضغط جارٍ لعقده خلال الأسابيع المقبلة، بعد أن تحضر اللجان لعقده. ومع ذلك أقول، سلفاً، إن إمكان عقده ضعيف، لأن عمليات التحضير تتطلب وقتاً زمنياً أطول قليلاً.

أحمد خليفة: أريد أن أستكمل استيضاح موقف الجبهة الديمقراطية تجاه موضوع معين. توجد في القيادة الفلسطينية التي تدير المفاوضات حالياً وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بالعملية التفاوضية، وحتى فيما يتعلق بالحل الدائم، وما يمكن أن يقبل أو لا يقبل. لنفترض أن وجهة نظر الفريق الذي تسمونه فريق أوسلو، فريق سياسة الخطوة خطوة، كما تسمونه، في النهاية، لهذا الاعتبار أو ذاك. عندئذ سيصبح استمرار الحوار مع السلطة الوطنية صعباً جداً، في هذه الحالة، وقد يصل إلى طريق مسدود. أو لنفترض أن الاتفاق بشأن قضايا المرجعية السياسية والمرجعية التفاوضية لم يتم، أو

تعثر طويلاً، فكيف ستجابه الجبهة الديمقراطية هذا الوضع؟ هل ستستمر في طرح برنامجها والنضال من أجله منفردة، أو ماذا ستفعل؟ ما هو البديل؟

نايف حواتمة: إذا لم ينتج الحوار الوطني الهيئات القيادية الائتلافية المفترض أن تكون مسؤولة عن إدارة العملية التفاوضية في إطار الأسس السياسية المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، علينا أن نستخلص أن لا جدية عند فريق أو سولو للعمل في إطار ائتلاف وطني، كما هو الحال في الدولة العبرية ودول العالم التي تتشكل فيها ائتلافات. وهذا ينجم عنه وقف كل هذا الاتجاه في النضال مرة أخرى، واعتماد النضال المباشر الكامل مع الناس. ومع الجماهير، ومع كل القوى الحريصة على سلام الشرعية الدولية فلسطينياً وعربياً ودولياً، لأن إمكان الجمع، عند ذاك، بين النقيضين غير ممكن. ثمة أماننا فسحة زمنية، وعلينا أن نستثمر هذه الفسحة في ميدان اختبار جديد، ولذلك حرصنا على أن تتم حواراتنا في عواصم عربية تتحمل المسؤولية، لأن هذا يرتب على العواصم التي تستضيف الحوارات حجماً من المسؤولية الأدبية والخلقية السياسية بحكم استضافتها هذه الحوارات. هذه هي الأسلحة التي في أيدينا، إضافة إلى الفعل الذي عليه أن يتسع في صف شعبنا وقواه الحية في الوطن والشتات من أجل توليد الضغط الجماهيري من القاعدة لتصحيح المسار الوطني وتصويبه، ولمحاصرة مناورات الضغط المعاكس وتهريب الزمن بالأمر الواقع، الذي لا يمكن أن ينجم عنه سوى فرضة أخرى ضائعة تضاف إلى الفرص الكثيرة التي ضاعت على شعبنا وقضيتنا وحقوقنا الوطنية/ القومية. نحن من معسكر آخر، معسكر التوحيد الوطني للشعب وائتلاف منظمة التحرير لقطع الطريق، بكامل الطاقة الممكنة، على مناورات ومشاريع الشردمة والتفتيت في الصف الفلسطيني، وعلى مشاريع الواقع المفروضة من جانب براك والإدارة الأميركية. وكذلك قطع الطريق على مشاريع "لنترك الأمور إلى الأجيال المقبلة" حيث لن تبقى أرض خارج أنياب الاستيطان، فضلاً عن استقالة جبهة الرفض من الفعل الوطني/ القومي الملموس في المرحلة الراهنة على الأرض، وفي الميدان، وفي فعل سياسة تقرير مصيري الوطني والشعب لأكثر من عشرية من السنوات المقبلة.

أحمد خليفة: لدي سؤال أخير وجهته إلى الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية، وأحب أن أوجهه إليكم أيضاً. أنتم تجرون حواراً ثنائياً بينكم وبين فتح، وهناك حوار بين الجبهة الشعبية وفتح، وكلاهما يطمح إلى إقامة جبهة ائتلافية داخل المنظمة، لماذا لم

يكن في الإمكان أن تذهباً معاً لإجراء حوار مشترك، بدل أن يذهب كل بمفرده؟ هذا تضييع للوقت وتبديد لقوة الضغط.

نايف حواتمة: السؤال واستنتاجه صحيحان ودقيقان. ولذا عملنا طويلاً ليبدأ الحوار شاملاً من دون ضرورة أن يمر بسلسلة من الحوارات الثنائية والثلاثية وما هو أوسه. والمبادرة التي أطلقتها الجبهة الديمقراطية في شباط/ فبراير 1997، ثم جرى تطويرها عن المؤتمر العام في أيار/ مايو 1998، بعد مراجعة سياسية وطنية أمام عديد الأحزاب العربية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة التي شاركتنا طوال أعمال أيام المؤتمر، دعت إلى حوار وطني فلسطيني شامل، يشمل جميع فصائل منظمة التحرير والاتجاه الإسلامي. وفي ذلك الوقت، عارض الإخوة في الجبهة الشعبية الدعوة إلى الحوار الوطني الفلسطيني الشامل تحت عنوان: لا حوار مع السلطة ومع من يصرون على اتفاقات أوسلو. وقبل ذلك كنا تناقشنا في القيادة الموحدة للجبهتين من أجل إطلاق مبادرة حوار فلسطيني شامل، لكن الإخوة في الجبهة الشعبية كانوا يرفضون، آنذاك، مبدأ الحوار مع السلطة الفلسطينية ما دامت اتفاقات أوسلو قائمة. وهذا وجد تعبيره في إطار فصائل لجنة المتابعة التي انقلبت على الورقة السياسية المشتركة صباح 12/12/1998 لحظة عقد المؤتمر الوطني للشثتات في دمشق، واختلفنا عنها منذ تلك اللحظة، إذ قررت "أن لا حوار مع عرفات ومع السلطة وفتح المركزية"، ثم مؤخراً، من جديد، في التصريحات التي أطلقها جورج حبش في بيروت، إذ أعلن أنه شخصياً ضد الحوار مع عرفات ولن يلتقيه، إلا إذا أعلن عرفات إلغاء اتفاقات أوسلو، وأعلن تراجعاً عن إلغاء الميثاق الوطني، بينما كان وفد الجبهة الشعبية في القاهرة يحاور عرفات وفتح. وهذا الموقف الذي عبر عنه الرفيق حبش هو الموقف نفسه الذي عبر عنه مدير مكتبه في دمشق، وعضو آخر في المكتب السياسي، في 22 تموز/ يوليو الماضي، عند إعلان الاتفاق على جولة حوار بين فتح والجبهة الشعبية في القاهرة بتاريخ 1 آب/ أغسطس 1999. وتشكل هذه التصريحات استمرارية لموقف رفاقنا في الجبهة الشعبية قبل وبعد المؤتمر الوطني للشثتات في دمشق (12/12/1998) حتى إعلان بدء الحوار مع فتح في 22 تموز/ يوليو 1999. في مقابل هذا، تطور موقف أغلبي عند الرفاق في الجبهة الشعبية دافع في اتجاه الحوار الشامل. وهذا ما عبر عنه بيان المكتب السياسي في 24 تموز/ يوليو، ثم وجد تعبيراته في عدة مواقف أدت إلى الحوار الجاري حالياً بينهما. نحن من جهتنا دعونا

إلى الحوار الشامل، وأبدينا استعدادنا لأن يكون الحوار متعدد الأطراف منذ البدء، من دون أن نسمي قوى. وعندما بدأنا التحضير في منتصف شباط/ فبراير 1999، وكان متوقفاً أن نبدأ الحوار في الأسبوع الأول من آذار/ مارس، دعونا إلى أن يبدأ الحوار بين جميع الذين لديهم استعداد له، لكن الإخوة الآخرين لم يوافقوا على ذلك. لقد كنا، وما زلنا، نفضل الحوار الشامل أو الثلاثي أو الرباعي، كي نختزل زمناً وجهداً ونفتح آفاقاً أوسع. لكن كي تأخذ المياه مجراها الوجودي العريض لا بد مما ليس منه بد في هذه الحالة، فالزمن سيف إن لم تقطعه قطعك. ونحن نلاحظ أن عدونا لا يهدر لحظة زمن واحدة، زمنه عصري تكنولوجي، بينما زمننا وزمن العرب كثيره مهدور وهنا يقع الريح الصافي لعدونا، والخسارة الصافية لقضيتنا وقضايا العرب أجمعين.

**عرب مناطق 1948 دورهم أساسي
في تطور العملية الاستراتيجية التاريخية
وصولاً إلى الحل الديمقراطي العادل في فلسطين**

محمود سويد: يبرز العرب في إسرائيل كقوة سياسية وديموغرافية مهمة ومؤثرة، ما هي - في رأيكم - مكانتهم في الصراع في المرحلة المقبلة؟

نايف حواتمة: فعلاً، هناك تطور ملحوظ جداً في دور ومساهمة التجمع الفلسطيني الذي بقي منغرساً فوق أرض الوطن سنة 1948، في الجليل والمثلث والنقب والساحل. إن النهوض لاستعادة الهوية الفلسطينية والشخصية الفلسطينية، ولإعادة تأكيد الانتماء إلى الشعب الفلسطيني العربي، أخذ يشق طريقه بعد احتلال 1967، الذي فتح أبواب التداخل بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر [حدود 4 حزيران/ يونيو 1967]، وتساعد إلى الذروة في معركة يوم الأرض سنة 1967، عندما سالت الدماء دفاعاً عن التمسك بالأرض وضرورة وقف المصادرات وتهديم القرى العربية. لكن اتفاقات أوسلو التي أدارت ظهرها للمليون فلسطيني ومصائرهم داخل الدولة العبرية، أدت إلى هبوط منسوب النضال نحو الكينونة الوطنية الموحدة، وتوجهت أساساً إلى الصراع ضد مصادرة الأرض ومن أجل المساواة الاجتماعية، كما أدت إلى تنامي نزعات التمثيل والاندماج الفردي في المؤسسة الإسرائيلية اليهودية الصهيونية بدلاً من تعزيز وتطوير النضال، ومع القوى اليسارية والليبرالية الإسرائيلية اليهودية، للانتقال بالدولة إلى مرحلة نوعية جديدة عنوانها "دولة إسرائيل لكل مواطنيها من

يهود وعرب"، من دون التمييز العنصري القائم حالياً، بأشكاله ومظاهره كافة. هنا يجب أن يقع التمييز الشفاف بين المساواة على أساس جماعي (يهود وعرب) وبين دعوات المساواة الجارية على أساس الاستيعاب والدمج الفردي لإذابة الهوية والشخصية الفلسطينية للعرب، والمصحوبة باستمرار خطط وخطوات مصادرة الـ 4٪ الباقية من الأرض في يد العرب.

هذا التجمع الذي تحول، عبر الأعوام الخمسين الماضية، من كتل بشرية أريد لها أن تكون كتلاً مهمة لا علاقة لها بمعادلة الصراع الدائر مع الغزو الاستيطاني، إلى قوى تحتل مواقع مهمة في الخريطة الوطنية الفلسطينية للمليون فلسطيني عربي، مدعو إلى اقتحام الآفاق المفتوحة أمامه للمساهمة الفاعلة في عملية توحيد كل الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، وفي دعم كفاح الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس والقطاع لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعودة النازحين واللاجئين. ويمكن للمراقب أن يلمس تطور الدور الملحوظ للعرب الفلسطينيين على أرض الوطن في مناطق 1948 من خلال:

1- تطور البنى الحزبية والمؤسساتية العربية المستقلة عن تأثيرات الحركة الصهيونية وعمليات الأسرلة في دولة ومجتمع محكومين بقوانين يهودية وصهيونية قائمة على التمييز العنصري في كل مؤسسات الدولة. فإسرائيل لم تتحول إلى "دولة إسرائيلية" لكل مواطنيها من يهود وعرب على قدم المساواة القانونية والسياسية والاجتماعية.

2- ميل الجماهير العربية المتزايد نحو تبني سياسة واقعية ووطنية في آن واحد، من خلال النضال الديمقراطي من أجل المساواة وحقوق المواطنة الكاملة، وضد سياسة تشطير العرب المبرمجة، منذ سنة 1948، إلى عرب ودروز وشركس وبدو، فضلاً عن خطط التمزيق العمودي الصراع الديني / الطائفي، مسلمين - مسيحيين. وما يجري الآن في الناصرة يدمي قلب المليون فلسطيني عربي الذين توحدوا طوال الأعوام الخمسين للدفاع عن الهوية الوطنية والأرض والمساواة الجماعية بين الجماعتين اليهودية والفلسطينية العربية.

3- اتساع مشاركة الجماهير العربية في الحركة السياسية داخل إسرائيل، وتطور الأداء والمشاركة في الانتخابات البرلمانية إلى حد إيصال 13 نائباً عربياً إلى الكنيست، لأول مرة في تاريخ إسرائيل، على الرغم من أن ثلاثة نواب منهم محسوبون

على حزبي العمل والليكود اللذين يرفعان راية "إدامة يهودية وصهيونية دولة إسرائيل".

4- استمرار التواصل والتضامن المشترك مع جماهير الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة سنة 1967.

إن كل ذلك يؤشر إلى أدوار ومصائر مشتركة بين الفلسطينيين، الذين صمدوا وبقوا وثابروا وربطوا فوق أرض الوطن على الرغم من الظلام الدامس الذي لف حياتهم ومعيشتهم طوال الأعوام العشرين الأولى لقيام الدولة العبرية، وبين بقية أبناء شعبهم في المناطق المحتلة وأماكن اللجوء والشتات.

ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى ضرورة وقف التفتت والاحتراب أحياناً والصراع في القوائم الانتخابية للكنيست والبلديات.

وفي النتيجة، إن الفلسطينيين العرب في مناطق 1948 هم داخل بوتقة العملية الوطنية الفلسطينية، ودورهم أساسي ورئيسي في رسم وإحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقاومة البنية العبرية التوسعية الاستيطانية للدولة الإسرائيلية ودفعها في اتجاه دولة المساواة بين الجميع. وهذا ما يفتح بدوره الأبواب الواسعة أمام تطور العملية الاستراتيجية التاريخية، مرحلة فمرحلة، وصولاً إلى الحل الديمقراطي العادل فوق أرض فلسطين التاريخية.

*نرى ضرورة استمرار الحوار مع القوى
السياسية الإسرائيلية التي تقر وتعترف
بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني*

محمود سويد: سوف تبرز، في مرحلة السلم المقبلة، الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي. هل في التصور الشامل للجبهة الديمقراطية الاستفادة من هذا الانقسام؟ وهل التعامل مع القوى التي تؤيد الحقوق الفلسطينية ممكن، أم أن التعامل مع إسرائيل ككل سوف يبقى من المحرمات؟

نايف حواتمة: في الحقيقة لا يستطيع أحد أن يتجاهل حالة الحراك والتطورات التي وقعت داخل الدولة العبرية، وخير دليل على ذلك الدرجة العالية من الانقسامات في الانتخابات الأخيرة للكنيست الخامس عشر بين أحزاب تعود إلى أصولها القومية

(حزب الروس، والإثيوبيون، والمغاربة...) وأحزاب تقوم على أساس إثني (سفارديم، وأشكناز) وصولاً إلى أحزاب صهيونية ليبرالية علمانية وأحزاب صهيونية توراتية. كل هذا الحراك الذي يتبدى أكثر فأكثر من دورة انتخابية إلى دورة تليها، يدل بوضوح على أن هناك حالة حراك واضحة داخل الدولة العبرية. وهذه الحالة من الحراك لا تعني أن المجتمع سائر نحو التفكك، كما لا تعني أن ليس هناك اصطفايات كبيرة تجنح داخل الدولة العبرية نحو اليمين واليمين التوسعي التوراتي. إن المجتمع اليهودي الإسرائيلي يتجه أكثر فأكثر نحو تشكيلات اجتماعية طبقية أفقية تتمركز على محاور مصالحها، ونحن "الأسرلة" في صوغ هيكلية الدولة والمجتمع. نحن نعتقد أن هذه التطورات يجب أن تُلاحظ من قبلنا باعتبارها عاملاً مهماً ومؤثراً في أدائنا الوطني وكفاحنا الصراع ضد التوسعية الإسرائيلية - الصهيونية وأيديولوجية إسرائيل العنصرية الصهيونية.

وهنا نعتقد بضرورة استمرار الحوار والتعاطي مع أطراف القوى السياسية الإسرائيلية التي نتفق معها بشأن مساحات مشتركة، والتي تقر وتعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في الدولة المستقلة (الحزب الشيوعي الإسرائيلي؛ حزب ميرتس؛ بعض أطراف حزب العمل؛ أطراف في حزب المركز؛ في صف الإنتلجنسيا والمؤرخين الجدد...)، طبقاً لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية التي صدرت تباعاً من سنة 1974 والتي دعت باكراً إلى الحوار والعمل ضمن المساحات المشتركة مع قوى الديمقراطية والسلام اليهودية داخل إسرائيل. إن لغة التابوات (المحرمات) هي لغة الأيديولوجيات الشمولية المغلقة العمودية التي تصدر أحكاماً مسبقة على مجتمع ما، أو آخر، "كتلة جامدة من قمته إلى قاعدته" بدلاً من لغة الحياة وتناقضاتها وتعارضاتها في كل مجتمع.

لقد أطلقنا، منذ مطلع سنة 1969، الدعوة إلى ضرورة رؤية التناقضات والتعارضات في بنية المجتمع الإسرائيلي اليهودي (الإثنية؛ الطبقية؛ الأيديولوجية؛ الثقافية... إلخ). ولنا حوارات شهيرة نشرتها "اللوموند" الفرنسية، و"الواشنطن بوست" الأميركية، و"النهار" و"اللوجور" اللبنايتان، وغيرها في سنة 1969، وفي نيسان/ أبريل 1974. وهناك، منذ سنة 1974، طيف واسع في المجلس الوطني الفلسطيني يؤيد التعامل مع التطورات والتناقضات الموجودة في المجتمع الإسرائيلي، والمرشح لها أن تتعمق وتتسع في "مرحلة السلم المقبلة".

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>